PCHR
المركز الفلسطيني
لحقوق الإنسان

20 عاماً YEARS

---

# حالة المعابر في قطاع غزة

## 2016/11/1 - 2016/11/30

**يتناول هذا التقرير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة أوضاع المعابر الحدودية التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد خلال شهر نوفمبر 2016. يؤكد التقرير أن الحصار الاسرائيلي لقطاع غزة، المستمر للعام العاشر على التوالي، ما زال قائماً ويزداد حدة بعكس ما تروج له السلطات المحتلة حول إدخال تسهيلات على حالة الحصار.**

**فعلى صعيد حركة السلع والبضائع، تراجعت كمية البضائع التي سمُح بدخولها إلى القطاع بشكل غير مسبوق، حيث بلغت كمية الواردات لشهر نوفمبر 12,099 شاحنة، أي ما يعادل 61% فقط من كمية الواردات لشهر أغسطس الماضي، فيما بلغت صادرات القطاع 250 شاحنة، وهو ما يعادل 5.5% من حجم الصادرات قبل فرض الحصار في يونيو 2007. كما واصلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية خلال شهر نوفمبر فرض القيود المشددة على توريد نحو 400 سلعة إلى القطاع، معظمها من السلع الأساسية والمواد الخام والمواد اللازمة للتصنيع والإنتاج. وما تزال سلطات الاحتلال تفرض قيود على توريد مواد البناء اللازمة لاعادة اعمار قطاع غزة ولسد احتياجات المواطنين الطبيعية، ولم تسمح إلا بتوريد (75,872 طن)، أي ما يعادل 5% فقط من كمية الأسمنت، و(9,561 طن)، أي ما يعادل 1.9% فقط من كمية حديد البناء، و(267,832 طن) أي ما يعادل 8.9% فقط من كمية حصمة، وذلك من الكميات الاجمالية اللازمة لعملية إعادة الاعمار. كذلك استمر تقليص توريد غاز الطهي إلى القطاع، حيث سُمح بتوريد (163.5 طن)، وهو ما يعادل 46.7% فقط من كمية غاز الطهي اللازمة لسكان القطاع. وقد شاب حركة البضائع والسلع من و إلى القطاع عوائق عديدة، من بينها إغلاق المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة "كرم أبو سالم" لمدة 8 أيام (26.6 % من إجمالي أيام الفترة).**

**وعلى صعيد حركة الأفراد، فرضت سلطات الاحتلال قيوداً جديدة على سكان القطاع، قلصت بموجبها الأعداد القليلة من الفئات المحددة التي كانت تسمح بتحركها من خلال معبر بيت حانون "ايريز"، وقد انعكست القيود الجديدة على حركة المواطنين كماً ونوعاً، فقد ارتفعت نسبة رفض تصاريح المرور، وأدى ذلك إلى تراجع في الاعداد المحدودة التي كان يسمح لها باجتياز المعبر. وقد أُغلق معبر بيت حانون "ايريز" في وجه مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية لمدة 8 أيام (4 أيام منها فتح جزئياً للحالات الطارئة فقط)، وفُتح المعبر باقي الأيام وسمح بمرور 1,244 مريضاً يرافقهم 1,158 من ذويهم، وقد عرقلت سلطات الاحتلال سفر عشرات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو مستشفيات الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وذلك بذرائع مختلفة، من بينها رفض لأسباب أمنية، طلب تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض للمقابلة الأمنية. وفي نطاق ضيق سمحت السلطات المحتلة باجتياز معبر بيت حانون لـ 4,382 تاجراً، و226 من ذوي المعتقلين في السجون الإسرائيلية، و781 من العاملين في المنظمات الدولية، و324 من المسافرين عبر معبر الكرامة " جسر اللنبي"، و1,007 من أصحاب الحاجات شخصية، و743 من الأشخاص (كبار السن) للصلاة في المسجد الأقصى. جدير بالذكر أن هذه الإحصائيات لا تعبر عن عدد الأشخاص المسموح لهم بالمرور، فعدد الحاصلين على تصاريح أقل بكثير من عدد مرات المرور، ولكن يستطيع حامل التصريح المرور عبر المعبر أكثر من مرة خلال الشهر الواحد.**

**ويخلص التقرير إلى أن ادعاءات السلطات المحتلة حول تخفيف الحصار مخادعة، ولا تجد لها تطبيقاً على أرض الواقع، وتهدف السلطات المحتلة من خلالها إلى مأسسة الحصار، وجعله مقبولاً على المستوى الدولي، رغم انتهاكه لقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.**

**تفاصيل حركة المعابر خلال شهر نوفمبر**

**المعبر التجاري الوحيد: كرم أبو سالم**

عملت سلطات الاحتلال، وفي سياق خطة هدفت من خلالها السلطات المحتلة لإحكام خنق قطاع غزة، إلى إغلاق كافة المعابر التجارية واعتماد معبر كرم أبو سالم، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع، وتسبب ذلك في تفاقم معاناة سكان القطاع، وخلق مزيد من المعيقات في حركة البضائع المحدودة المسموح بتوريدها أو تصديرها، كما أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات، وبالتالي ارتفاع أسعار الواردات الغزية وتحميل المصدرين الغزيين أعباء مالية إضافية، بسبب موقع المعبر أقصى جنوب شرق قطاع غزة[1]. وقد أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 8 أيام (26.6% من إجمالي أيام الفترة)، وسمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بإدخال 12,280 شاحنة، بمعدل 409 شاحنات يومياً[2].

- **الصادرات**

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر نوفمبر) بتصدير حمولة 250 شاحنة فقط لأسواق الضفة الغربية، 187 شاحنة منها محملة بسلع زراعية (طماطم، بطاطا، بطاطا حلوة، خيار، ملفوف، بلح، زهرة، ليمون، برتقال، فلفل حار، فلفل حلو، ثوم، باذنجان، كوسا، نعنع)، وشاحنة واحدة سمك، و3 شاحنات أثاث، 3 شاحنات ملابس، 51 شاحنة خردة، و5 شاحنات جلود مواشي. ويشكل حجم صادرات القطاع خلال فترة التقرير 5.5% فقط من حجم الصادرات قبل فرض الحصار على القطاع في يونيو 2007.

- **الواردات**

  - **مواد البناء**

ظلت كمية الواردات من مواد البناء خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر نوفمبر)، محدودة جداً، ولا تلبي الحد الأدنى من احتياجات القطاع الفعلية. فقد سمحت السلطات المحتلة بتوريد 75,872 طناً من مادة الاسمنت، و9,561 أطنان من مادة حديد البناء، و267,832 طناً من الحصمة، وذلك وفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني في غزة، ولا تتجاوز هذه الكميات 5%، و1.9%، و8.9% (على التوالي) من الاحتياجات الهائلة من مواد البناء التي يحتاجها القطاع لإعادة الاعمار. وقد تم توريد مجمل هذه الكميات لصالح مشاريع تشرف عليها جهات دولية، أو لشركات فلسطينية ولكن وفق آلية رقابية صارمة يستحيل معها إعمار قطاع غزة. وتؤكد هذه البيانات فشل آلية الأمم المتحدة الخاصة بإعادة أعمار غزة في الوفاء بالحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية لعملية إعادة الاعمار، وذلك بعد نحو عامين على سريانها.

1 - في سياق خطتها لإحكام خنق قطاع غزة، قامت السلطات المحتلة بإغلاق كافة المعابر التجارية واعتماد معبر كرم أبو سالم، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع، وقد تم اغلاق المعابر تدريجياً، حيث أغلقت سلطات الاحتلال معبر صوفا، والذي كان مخصصاً لواردات القطاع من مواد البناء في شهر نوفمبر 2008، وحولت مرور مواد البناء المحدودة التي تسمح بتوريدها للقطاع إلى معبر كرم أبو سالم. وبتاريخ 2010/1/4 أغلقت سلطات الاحتلال معبر ناحال عوز، والذي كان مخصصاً لإمداد قطاع غزة بالوقود، وحولت توريد الكميات المقننة من الوقود والمحروقات إلى معبر كرم أبو سالم، والذي لا تلبي قدرته التشغيلية احتياجات سكان القطاع اليومية من الوقود وخاصة من غاز الطهي. وبتاريخ 2011/3/2 أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي معبر المنطار (كارني)، أكبر معابر القطاع التجارية، وأفضلها تجهيزاً لنقل البضائع، وكان يورد عبره 75% من احتياجات القطاع، وبقدرة تشغيلية تصل إلى نحو 400 شاحنة يومياً.

2 - مصدر المعلومات من وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.

**جدول يقارن بين كميات مواد البناء الواردة إلى قطاع غزة خلال شهر نوفمبر 2016 والاحتياجات الفعلية في الأوقات العادية واحتياجات اعادة الاعمار**

| البيان | الواردات الفعلية/ طن | احتياجات اعادة الاعمار/طن | النسبة المئوية | الاحتياجات الشهرية العادية/ طن | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|---|
| **الأسمنت** | 75,872 | 1,500,000 | %5 | 84,000 | %90.3 |
| **حديد البناء** | 9,561 | 500,000 | %1.9 | 56,000 | %17 |
| **الحصمة** | 267,832 | 3,000,000 | %8.9 | 70,000 | 382 % |

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

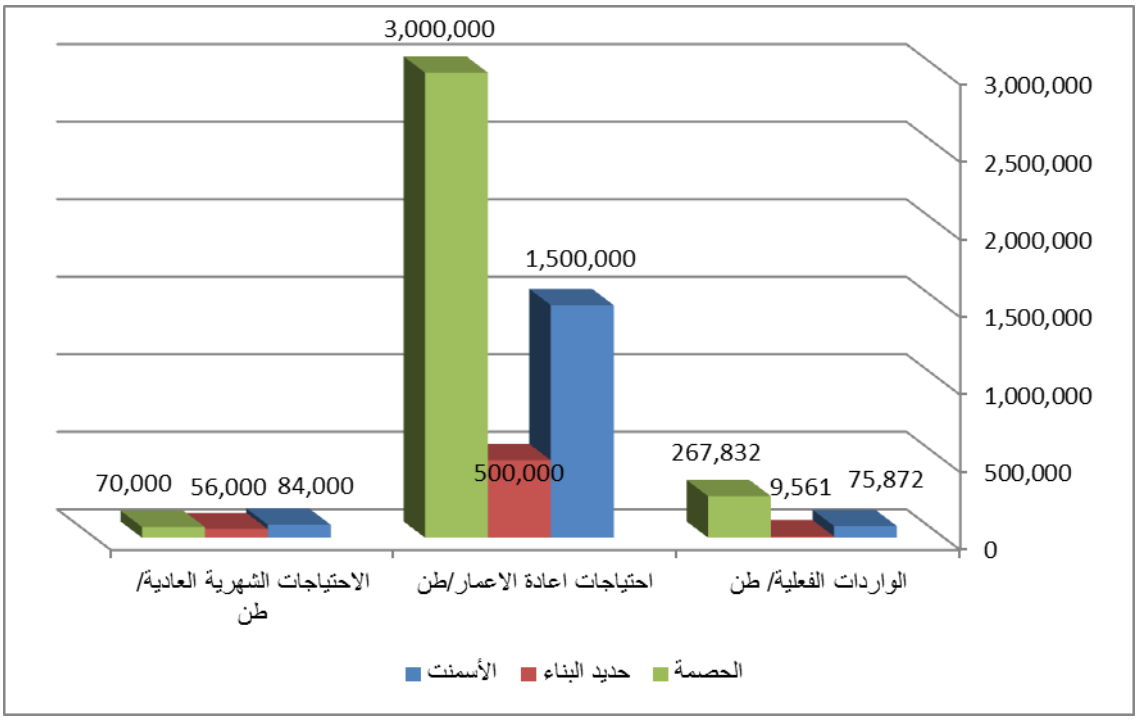


- **الوقود والمحروقات**

سمحت سلطات الاحتلال خلال فترة التقرير بتوريد 14,269,000 لتر سولار، 4,857,000 لتر بنزين، و6,157,000 لتر سولار صناعي لتشغيل محطة توليد الكهرباء في القطاع. كما منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 8 أيام، خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وفي الأيام التي فتح فيها المعبر تم توريد 4,906 طن فقط، وبمعدل يومي بلغ 163.5 طن فقط، ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل 46.7% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 350 طناً. وقد تسبب ذلك في حدوث نقص في كميات الغاز في جميع محطات تعبئة الغاز، وجراء ذلك يضطر المواطنون إلى الانتظار لفترات طويلة لتعبئة نصف اسطوانة خاص.

**جدول يقارن كميات الغاز الواردة خلال العام الأخير مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع**

| الشهر | المعدل اليومي/ طن | نسبة المعدل اليومي من الاحتياجات الفعلية |
|---|---|---|
| ديسمبر 2015 | 158.7 | %45.3 |
| يناير 2016 | 107.8 | %35.9 |
| فبراير2016 | 173.7 | %49.6 |
| مارس 2016 | 167.8 | %47.9 |
| أبريل 2016 | 157.6 | %45 |
| مايو 2016 | 183.7 | %61.2 |
| يونيو 2016 | 179.4 | %51.2 |
| يوليو 2016 | 172.7 | %49.3 |
| أغسطس 2016 | 205.8 | %58.8 |
| سبتمبر 2016 | 124 | %35.4 |
| أكتوبر 2016 | 119.9 | %34.2 |
| نوفمبر 2016 | 163.5 | %46.7 |
| الاحتياجات الفعلية | 350 | %100 |

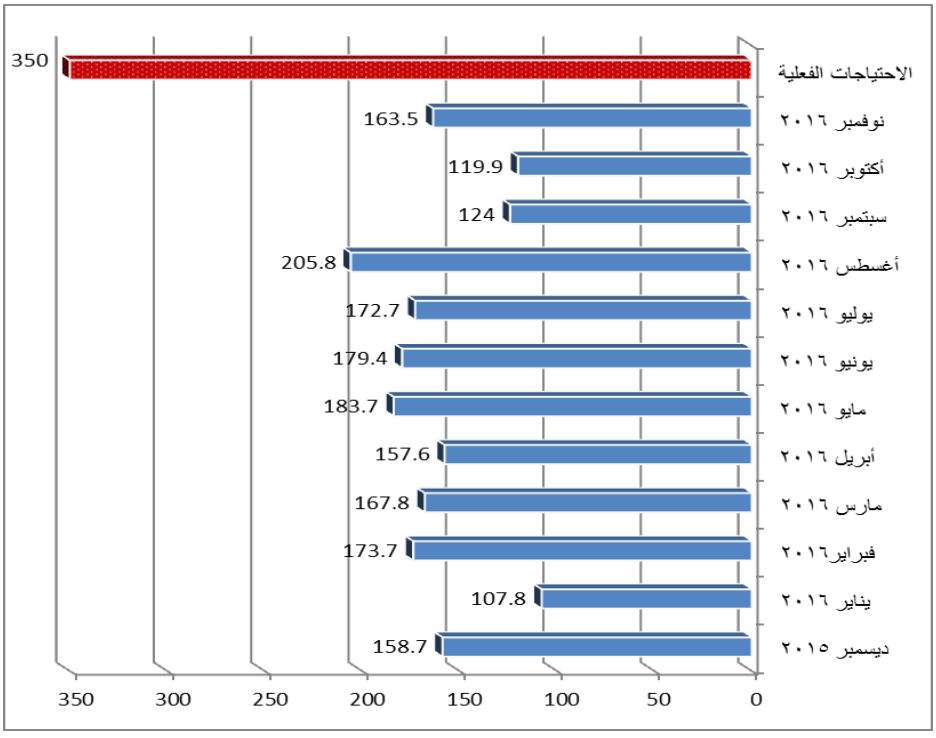

## المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد

### أولاً: معبر بيت حانون (ايريز):

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تفرض قيوداً مشددة على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون "ايريز"، وتسمح في نطاق ضيق جداً بمرور فئات محدودة، هي: 1) المرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقيهم؛ 2) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ 3) الصحافيون الأجانب؛ 4) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ 5) التجار ورجال الأعمال و6) بعض المسافرين عبر معبر الكرامة. وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان. ووفقاً لما أفادت به هيئة الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلية المعبر في وجه هذه الفئات لمدة 8 أيام (4 أيام منها فتح جزئياً للحالات الطارئة فقط)، خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

### المرضى

أغلقت السلطات المحتلة الإسرائيلية خلال فترة التقرير (شهر نوفمبر) معبر بيت حانون "ايريز" في وجه مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية لمدة 8 أيام (4 أيام منها فتح جزئياً للحالات الطارئة فقط). وفُتح المعبر باقي الأيام وسمح بمرور 1,244 مريضاً يرافقهم 1,158 من ذويهم، وقد عرقلت سلطات الاحتلال سفر عشرات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو مستشفيات الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وذلك بذرائع مختلفة، من بينها رفض لأسباب أمنية، طلب تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض للمقابلة الأمنية.

### زيارات المعتقلين

سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر نوفمبر لـ 226 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة 122 من أبنائهم في السجون الإسرائيلية وذلك على 3 دفعات، كما هو موضح في الجدول التالي:

**جدول يوضح برنامج زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر نوفمبر 2016**

| التاريخ | عدد الزائرين | عدد الأطفال | عدد المعتقلين | السجن |
|---|---|---|---|---|
| 2016/11/7 | 65 | - | 37 | نفحة |
| 2016/11/14 | 78 | 13 | 41 | رامون |
| 2016/11/21 | 83 | 17 | 44 | نفحة |

- **مصدر المعلومات: اللجنة الدولية للصليب الأحمر بغزة.**

ويعتبر عدد زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر نوفمبر محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي تتيحها التفاهمات التي تم التوصل إليه بين المعتقلين والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012. فوفقاً للتفاهمات يحق لكل معتقل زيارتين شهرياً، ونظراً لوجود 350 معتقلاً في السجون الإسرائيلية فإن عدد الزيارات المستحقة للسجناء تبلغ نحو 700 زيارة شهرياً، في حين لم تسمح سلطات الاحتلال سوى بـ 122 زيارة فقط (17.4%). وينسحب هذا أيضاً على عدد أفراد ذوي المعتقلين المسموح لهم بزيارة أبنائهم، حيث بلغ عددهم 226 شخصاً خلال شهر نوفمبر، في الوقت الذي كان يجب فيه أن يكون العدد 1,400 شخص، إذا ما سمح بزيارة شخصين اثنين لكل معتقل ولمرتين شهرياً (16.1%).

وقد تعرض ذوو المعتقلين أثناء الزيارة لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية. كما عانوا من الإجراءات التعسفية الاستفزازية التي ترتكب بحقهم، والتهديد المتواصل بإلغاء زيارتهم في المرات القادمة، وعدم السماح لهم بزيارة أبنائهم في حال لم يستجيبوا لأوامر سلطات الاحتلال الإسرائيلية.

يشار إلى أن السلطات المحتلة هي من تقوم بتحديد الزائر المسموح له بزيارة المعتقل بالاسم، وينحصر المسموح لهم بالزيارة في الأب أو الأم او الزوجة أو الأبناء، ويسمح لواحد أو اثنين منهم بالزيارة فقط، وفي حالة عجز أياً منهم عن الزيارة (بسبب مرض، كبر السن، الوفاة) فلا تسمح السلطات المحتلة بتغيير هذا الشخص، وبالتالي يفقد المعتقل حقه في الزيارة. ولا يسمح كذلك لذوي المعتقلين بإدخال الأغراض الشخصية لأبنائهم بما في ذلك الطعام والملابس.

**الفئات الأخرى**

سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بمرور 4,382 تاجراً، 1,007 أشخاص من أصحاب الحاجات الشخصية، 781 من الموظفين في المنظمات الدولية، و324 من المسافرين عبر جسر اللنبي، 743 شخصاً (من كبار السن) للصلاة في المسجد الأقصى و138 شخصاً من عرب الداخل، وذلك وفقاً لمصادر الهيئة العامة للشؤون المدنية. جدير بالذكر أن هذه الإحصائيات لا تعبر عن عدد الأشخاص المسموح لهم بالمرور، فعدد الحاصلين على تصاريح أقل بكثير من عدد مرات المرور، ولكن يستطيع حامل التصريح المرور عبر المعبر أكثر من مرة خلال الشهر الواحد.

## ثانياً: معبر رفح البري

أغلق معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، خلال شهر نوفمبر (24 يوماً)، وذلك جراء الأزمة المصرية الداخلية، وتدهور الأوضاع الأمنية في محافظة شمال سيناء. فيما فُتح لمدة 6 أيام فقط، حيث خلالها 2,757 مواطناً من مغادرة قطاع غزة (بينهم وفد مؤتمر عين السخنة (2)، فيما عاد إلى القطاع 1,526 مواطناً، وقد أرجعت السلطات المصرية 362 مواطناً كانوا ضمن المغادرين. وكشف هذا الوضع مجدداً عن حقيقة الظروف التي يحياها سكان القطاع، في ظل سياسة العقاب الجماعي، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة، وخاصة إغلاق معبر بيت حانون "ايريز"، التي تسيطر عليه إسرائيل. وما زال في قطاع غزة آلاف المواطنين يبلغ عدد المواطنين بحاجة ماسة للسفر ومسجلين بكشوفات وزارة الداخلية، بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة.

**التوصيات:**

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

1. الضغط المتواصل على السلطات الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من تأهيل وإعادة بناء وإصلاح كافة أشكال التدمير الذي لحق بممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.
3. إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
4. إلغاء آلية الأمم المتحدة المعمول بها حالياً لإعادة الاعمار، وذلك بعد أن أثبتت فشلها في التخفيف من حدة معاناة متضرري العدوان الحربي، وبخاصة أصحاب المنازل والمنشآت المدمرة كلياً، حيث لم تتلق هذه الشرائح أي تعويضات أو مواد بناء لإعادة اعمار ممتلكاتهم المدمرة كلياً.
5. تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقا للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن " من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.
6. يدعو السلطات المصرية إلى العمل على فتح معبر رفح، وذلك لحل مشكلة آلاف المواطنين الفلسطينيين العالقين في جمهورية مصر العربية ودول العالم، والسماح للآلاف من سكان القطاع بالسفر عبر معبر رفح البري.
7. يعيد المركز التذكير بأن الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة من أخطر أنواع الانتهاكات والعقوبات الجماعية التي نفذتها قوات الاحتلال بحق السكان المدنيين منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية. ويعتبر الحصار غير الإنساني وغير القانوني كارثة من صنع البشر، وجزءاً من جريمة حرب مستمرة ضد المدنيين الفلسطينيين.